إنقلاب النيجر.. هل يعني نهاية أوروبا وفرنسا في أفريقيا؟

عبير بسّام
موقع العهد الاخباري

بعد يوم من خطاب بوتين خلال القمة الأفريقية الروسية أو [الأفروروسية] في ٢٨ تموز/يوليو الحالي، جاء انقلاب النيجر مدوياً، والذي سيعلن بداية عهد جديد في واحدة من أهم المستعمرات الفرنسية في اوروبا. إن تجربة الاستعمار الأوروبي والغربي بشكل عام لم تكن يوماً تجربة سعيدة في كل من أفريقيا وآسيا وقد بنيت على أساس العنصرية والاستغلال ضد الشعوب التي استعمرت وسرقت خيرات بلادها. عوملت أفريقيا وكأنها بلاد خالية من الحضارة وقائمة على مجموعة من القبائل الجاهلة، وأن أهلها يتميزون كما الأرض ببنية قوية يجدر الاستفادة منها من خلال تطبيق المنهج العنصري.

لا أحد يمكنه الجزم إذا ما كان الانقلاب بتدخل روسي، أو بتدخل أميركي. مع العلم أن المنقلبين رفعوا العلم الروسي وهذا ما أشارت إليه بقلق وكالات الأنباء الفرنسية والأوروبية، في حين أن الأميركيين نفوا أن يكون لروسيا يد في تنفيذ الانقلاب. وهذا كلام سيبحث بعد أن تتجلى الأمور أكثر حول إذا ما كان هناك دور أميركي أم لا. ولكن ما يفهم بحسب المواقف الروسية خلال القمة الأفروروسية، التي عقدت في بطرسبرج، أن الرئيس بوتين أعطى دفعة دعم لـ ٤٩ دولة أفريقية كانت حاضرة في القمة، ووعد بدعمها بالسلاح والحبوب وحتى أنه دعا إلى تعاون استخباراتي بين أفريقيا وروسيا. وأبرز ما قاله بوتين أمام زعماء أفريقيا وممثلي دولها إن بلاده وأفريقيا تؤيدان إنشاء عالم عادل مبني على احترام الشرعية الدولية، وإن موسكو تعارض فرض منظومة قائمة على القواعد التي تلائمها وليس على القانون الدولي، وإن لدى موسكو خطة عمل مع أفريقيا حتى ٢٠٢٦ وتهدف إلى زيادة التبادل التجاري والانفتاح التكنولوجي والثقافي والرياضي وبدء التعامل بالعملات المحلية.

وأما النقطة الهامة التي أثارها بوتين فهي "تحدي النظام الاستعماري ومحاولات القضاء على القيم" وهذا ما يلتقي مع أصابع الاتهام الاستعمارية والعنصرية الموجهة للفرنسيين، وهي صحيحة. والصحيح أيضاً أن الروس وأصدقاءهم وحلفاءهم في العالم يتخوفون فعلياً من انهيار منظومات القيم والثقافات حول العالم لصالح ما يتبناه الغرب من علاقات شاذة هدفها هدم المجتمعات. وقد تحدث بوتين في هذا الأمر مراراً وتكراراً وبكثافة منذ عام وحتى اليوم. وفرنسا هي أحد أركان النظام الاستعماري والغربي الأساسية في العالم، فإلى جانب الولايات المتحدة تعد فرنسا الدولة الثانية التي ما تزال تحتل أماكن مختلفة ولديها قواعد في أفريقيا وبعض الجزر في المحيط الهادئ.

المضحك أنه بعد الانقلاب أعلنت فرنسا وقف دعمها المالي للنيجر، الذي يفترض أنه ليس بحاجة للمساعدات المالية، لأن النيجر هو المصدر الأول لليورانيوم الذي تحتاجه فرنسا من أجل قوتها ومنشآتها النووية وخاصة بعد خروجها المذل من مالي. بالتأكيد ما حدث في النيجر وبحسب ديمتري بيسكوف، المتحدث الرسمي باسم الكرملين، ستتم مناقشته في "الاجتماعات المغلقة" على هامش أحداث القمة، وبالتأكيد لأن الأمر يهم المجتمعين، ولكنه ليس ضمن مندرجات أعمال القمة، فأحداث النيجر لا يمكن تجاهلها ودائماً بحسب بيسكوف.

لكن ما العلاقة بين ما يحدث في النيجر والقمة الأفروروسية؟ العلاقة بدأت منذ زمن، حين ابتدأت الاستثمارات الصينية في أفريقيا، ولما بلغت الاستثمارات في العام ٢٠١٥ في أفريقيا ١٥ مليار دولار، لم تبلغ الاستثمارات الأميركية حتى اليوم أكثر من ٢,١ مليار. وهذا يمكنه أن يضعنا في حقيقة الوضع، فحليف الصين في أفريقيا وهو الاتحاد الروسي زود مالي بعد خروج الفرنسيين منها بالطائرات العسكرية والسلاح والغذاء، وبالذات القمح، ويعمل على توسيع الاستثمارات والتبادل التجاري بحسب نتائج قمة سانت بطرسبرغ الأخيرة، وهذا يعني بالتأكيد العمل المكثف على خروج الاستعمار القديم بشكل نهائي من أفريقيا. وبحسب رشيد الساري، رئيس المركز الإفريقي للدراسات الإستراتيجية في المغرب، وخلال حديثه مع "سبوتنيك" والذي لفت إلى أن "حجم المبادلات بين روسيا ودول أفريقيا يبلغ ٢٠ مليار دولار، ويمكن أن يرتفع إلى الضعف. في حين أن حجم الاستثمارات الروسية في أفريقيا يصل إلى ٤٠ مليار دولار، وهو مرشح ليرتفع أكثر"، خاصة مع رغبة روسية وأفريقية حالية في تقوية الشراكات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

> تجربة الاستعمار الأوروبي والغربي بشكل عام لم تكن يوماً تجربة سعيدة في كل من أفريقيا وآسيا وقد بنيت على أساس العنصرية والاستغلال ضد الشعوب التي استعمرت وسرقت خيرات بلادها

وأما في النيجر، فيبدو أن السيناريو يتكرر، ومع دخول القوات الفرنسية القادمة من مالي إليها في نفس العام وابتدأت الاحتجاجات التي طالبت الرئيس محمد بازوم بإخراج قوات "برخان" الفرنسية وترحيلهم. وأطلق عليها المتظاهرون اسم "القوة الشريرة"، والتي تهدف إلى زعزعة الاستقرار ونهب موارد البلاد ومنطقة الساحل. ومن الملفت أن التظاهرات ضد القوة الفرنسية ابتدأت بقوة منذ تشرين الثاني ٢٠٢١، أي قبل الخروج الفرنسي من مالي، والتي تمظهرت بخروج متظاهرين غاضبين قطعوا الطريق على القوات الفرنسية التي كانت تعبر من مالي إلى أبيدجان. وقتل في نيسان/ أبريل من نفس العام، ٣ متظاهرين بنيران القوات الفرنسية. هناك تحريك مستمر لزعزعة التواجد الأميركي وليس فقط الفرنسي في النيجر، التي تطوف صحراؤها على تنوع كبير في الثروات الباطنية، لكنها تعاني من شح المياه وبالتالي الزراعات الغذائية والفقر، والتي تتكرم عليها فرنسا بـ ١٢٠ مليون يورو من المساعدات فيما تختص بالميارات من ثروات النيجر الباطنية.

إن التحول في النيجر سيكون ذا تأثير كبير على التواجد الغربي فيها، ففي النيجر توجد قاعدتان أميريكيتان تضمان ١٢٠٠ جندي، تعاد اليوم الحسابات حول مصيرها بعد الانقلاب. فهل ستصادق إيكواس، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على عدوان على النيجر، وتدخل البلاد في غرب إفريقيا في أتون حرب أهلية جديدة حفاظاً على مصالح الاتحاد أوروبي وأميركا وبالتالي فرنسا فيها، أم أن النيجر ستلتحق بجارتها مالي وتخرج القوات الأجنبية الغربية منها وتنخرط في استقبال الاستثمارات الصينية والروسية فيها ؟ إنه صراع جديد في أفريقيا فهل سنشهد تحريرًا آخر يشبه تحرير مالي ونهوضًا أفريقيًا بحلة جديدة؟

الكيان الصهيوني.. تصدّعات في طريق الإنهيار

نشر حبيل غريب
كاتب ومحلل سياسي

نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية خبراً جديداً يكشف عمق الأزمة السياسية التي تعصف بـ"إسرائيل" وتوسعها أكثر مما هي عليه الآن، ليس على المستوى الشعبي أو المعارضة الإسرائيلية، كما هو معروف، بل على مستوى شخصية أمنية إسرائيلية رفيعة داخل الائتلاف الإسرائيلي، يوآف غالانت وزير الأمن في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، والذي خرج عن صمته بعد لقاء جمعه بمسؤول أميركي عسكري، ليدلي بتصريحات جديدة إزاء ما آلت إليه الأوضاع داخل "إسرائيل" من شرخ متفاقم وانقسام سياسي حاد بعد تمرير التعديلات القضائية مؤخراً. وقد شنّ غالانت، في تصريحاته، انتقادات لاذعة ضدّ مجموعة من وزراء الليكود المتشددين، وحمّلهم مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في "إسرائيل"، إلى درجة أوصلت الحال إلى انقسام، سياسياً ومجتمعياً، وأوصلت الجيش إلى حالة من الاستنكاف وبداية التمرد والتفكك، أمام إصرار نتنياهو وفريق الليكود وأعضاء ائتلافه على إلغاء بند "حجة المعقولية" من دون الالتفات إلى القضايا الكبرى، وهو ما أوصل المشهد في "إسرائيل" إلى مفترق طرق خطير، بات من الصعب معالجته.

رفضُ بنيامين نتنياهو التعهد بشأن التزام قرار المحكمة العليا في حال إلغائها قانون "حجة المعقولية"، الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي مؤخراً، سيزيد في المشهد الداخلي الإسرائيلي تعقيداً. وأمام الرسائل التحذيرية الأربع، والتي أرسلتها الاستخبارات الإسرائيلية إلى نتنياهو شخصياً، وصفت هذه الرسائل بغير المسبوقة أمام ما آلت إليه الأوضاع في "إسرائيل" من جراء تأكّل الردع أمام حزب الله، وبفعل عوامل خارجية معروفة والتصدع الداخلي في "إسرائيل" كحدث مستجد له انعكاسات خطيرة على الوضع الداخلي في "إسرائيل". كما أن النظام السياسي في "إسرائيل" لم يعد قادراً على توفير حلول للخلافات المتفاقمة، والتي تعصف بالمكونات السياسية والبنيوية للمجتمع الإسرائيلي، في وقت باتت حدة الخلافات تشير إلى أنها ستكون المفجر المقبل، إذ إن تمرير التعديلات القضائية سيطبق على نطاق واسع، على نحو يحقق ويضمن مصالح الفئات الاجتماعية المحسوبة على مؤيدي حكومة نتنياهو، وتحديداً التيار الديني المتشدد، سواءٌ كان تياراً قومياً، أو حتى ما يعرف بـ"التيار الحريدي".

> أزمة التعديلات القضائية ليست الأزمة الوحيدة التي تعصف بـ«إسرائيل»، وبات واضحاً أن هناك أزمات متعددة يتحدث عنها قادة كيان الاحتلال أنفسه

إن أزمة التعديلات القضائية ليست الأزمة الوحيدة التي تعصف بـ"إسرائيل"، وبات واضحاً أن هناك أزمات متعددة يتحدث عنها قادة كيان الاحتلال أنفسهم، تتعلق بالحرب الأهلية وخراب الهيكل وانهيار "إسرائيل" من الداخل، من جهة، ثم الأزمة التي يتم الحديث عنها، والتي تتمحور حول التهديد الأكبر لتركيبة المجتمع في "إسرائيل" أمام الأصوات المتعالية لشخصيات دينية متشددة من أجل إعادة تعريف اليهودي داخل "إسرائيل"، وهو ما يعكس تكريس سياسة التمييز واستحضار هوية تعريف جديدة للصهيونية الدينية في "إسرائيل". وتمرير التعديلات القضائية والإصرار عليها، من جانب بنيامين نتنياهو وائتلافه، سيفتحان مآلات الأوضاع في "إسرائيل" إلى مسارات جديدة للمواجهة بين مختلف الأوساط السياسية والاجتماعية في "إسرائيل"، سواءٌ على صعيد الحكومة ومستقبلها، أو المعارضة وما تشكله من قاعدة جماهيرية عريضة وواسعة، تدلّ الإشارات الأولية على قدرتها على التأثير في مجريات الأوضاع داخل "إسرائيل".

كذلك فإن سيناريو الحرب الأهلية ما زال قائماً بفعل مجمل المعطيات الحالية في "إسرائيل"، وهذا السيناريو لم يستبعده رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية الإسرائيلية السابق، نداف أرغمان، الذي عبّر عن إمكان تفجر حرب أهلية في "إسرائيل". وهذا ما يخشاه الإسرائيليون اليوم، وتعزّز ذلك في استطلاع الرأي الأخير، الذي قال إن أغلبية الإسرائيليين تخشى الحرب الأهلية، وربعهم يفكر في ترك "إسرائيل" والهجرة منها. كما وأفرز الاستطلاع الأخير، الذي أجرته صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، أن ما نسبته ٥٨٪ يخشون أن يؤدي الانقسام في "الداخل الإسرائيلي" إلى حرب أهلية، بينما أظهر الاستطلاع أن نصف السكان في "إسرائيل" يخشون أن يؤدي "التشريع القانوني" إلى عدم الكفاءة في الجيش الإسرائيلي.

التحليل الإخباري

هل بدأت فرص السلام تتلاشى في اليمن؟

علي ظافر
كاتب ومحلل سياسي

لم تهدأ الحرب في اليمن، في مختلف أشكالها، خلال مرحلة خفض التصعيد. فالإجراءات الأخيرة، التي أقدمت عليها دول العدوان، لا تخدم السلام ولا توحي في الرغبة فيه، إذ إنها إجراءات حرب وليس غير ذلك، بدءاً بحجب نحو أربعين قناة وطنية يمنية عن يوتيوب، إلى تعزيز السعودية مرتزقتها بـ ١,٢ مليار دولار وعرقلة ملف المرتبات، وقبلهما تخفيض الرحلات الجوية إلى مطار صنعاء، وتعقيد ملف الأسرى، والسباق العسكري، بالوكالة عن السعودية والإمارات، في اتجاه باب المندب، فضلاً عن التحركات الأميركية والغربية المشبوهة، والتي تعقّد فرص السلام.

في الأيام الأخيرة وضمن صراع النفوذ العسكري الإماراتي السعودي على باب المندب، دفعت الرياض الفصائل الموالية لها إلى مديريتي المضاربة ورأس العارة، المطلتين على باب المندب، من أجل طرد فصائل الإمارات من هناك، وفرض واقع عسكري جديد، بينما عمدت أبو ظبي إلى تحريك الفصائل الموالية لها، بقيادة طارق عفاش، إلى منطقة طور الباحة، الواقعة جنوبيَّ محافظة لحج وبوابة الدخول لعدن، في مسعى منها للسيطرة على سواحل رأس العارة والمضاربة، وصولاً إلى رأس عمران القريبة من عدن، ولتكون حاجز صدّ إماراتي في مواجهة الفصائل المدعومة سعودياً.

التحركات الأميركية والسعودية والإماراتية تؤكد حقيقة واحدة، هي أن دول العدوان مجتمعة لا تريد السلام، وإنما تستغل الوقت وضبط النفس، الذي تُبديه صنعاء، في مرحلة خفض التصعيد، من أجل تكريس التقسيم وتفتيت اليمن، وتثبيت الحضور العسكري وتكريس الهيمنة، في مقابل وعود فارغة لم يتحقق منها شيء على الصعيد الإنساني من باب أولى، باستثناء اختراق بسيط في ملف السفينة صافر، وإدخال عدد محدود من السفن والرحلات التجارية لمطار صنعاء، على نحو لا يرقى إلى مستوى الحاجة الإنسانية في اليمن المحاصَر والمدمَّر منذ تسعة أعوام.

أما الخيارات العسكرية فيبدو أن ميدانها هذه المرة سيكون في المياه الإقليمية اليمنية، ليس في البحر الأحمر فحسب، بل أيضاً ضمن مسرح عملياتي، ربما يمتد إلى العمق الحيوي لليمن في المحيط الهندي، وقد يشمل شعاع العمليات جزيرتي سقطرى وميون وغيرهما. وهذا ما لمح إليه الرئيس مهدي المشاط، خلال زيارته محافظة المحويت، أواخر الشهر الفائت، عبر قوله إن صنعاء تعتزم، خلال المرحلة المقبلة، "إجراء تجارب في بعض الجزر اليمنية، بإذن الله، فعدونا متغطرس متكبر لا يعرف إلّا لغة القوة، وسنعمل كل ما نستطيع من أجل ردع العدوان".

حتى الآن، لا يمكن أن نجزم بالخيار العسكري، لكنه غير مستبعَد إذا استمرت حالة التعنت في الملفات الإنسانية، وإن استمر التحشيد والتدفق العسكريان والاستخباريان الأجنبيان إلى اليمن. فهذه الأمور من شأنها الإجهاز على ما تبقّى من فرص السلام، ودفع الأمور نحو جولة جديدة وقاسية من الحرب العسكرية، بالغة التكلفة اقتصادياً على دول العدوان، بما فيها أميركا وبريطانيا وفرنسا، حتى تعود الأمور إلى نصابها، ويستعيد اليمنيون حياتهم بصورة طبيعية وعبر سلام حقيقي دائم وعادل.